

# الإجابة النموذجية لامتحان مقياس القانون الدولي العام لطلبة السنة الثانية ليسانس

## دورة جانفي 2020

1- يعتبر محمد متولي شعراوي صاحب كتاب الخراج احد كبار العلماء الذين قدموا إضافات في مجال القانون الدولي العام.

صاحب كتاب الخراج إنما هو الأمام أبو يوسف وقد تعلق الأمر فيه بضبط نظام الجباية والضرائب.

2- يعتقد معتقو الفكر الاشتراكي أن عملية تصفية الاستعمار إنما هي عملية عبثية لا طائفة منها.

لقد أسهم الاشتراكيون كثيرا في تعزيز حركات التحرر الرامية إلى حصول الدول المستعمرة على استقلالها واسترجاع سيادتها.

3- يتمسك الفكر الغربي وهو يضع ملامح القانون الدولي العام بفكرة الصراع الطبقي والعناية بالعدالة الاجتماعية والمنفعة العمومية كافرا بشكل صراح بحرية المنافسة والحق في المبادرة وانفتاح السوق.

يستمسك الفكر الغربي بحرية المنافسة والحق في المبادرة وانفتاح السوق تاركا للاشتراكيين الموضوعات المشار إليها في الفقرة الأولى من هذا السؤال في ضوء صياغة أحكام القانون الدولي.

4- الأخذ بنظرية الإرادة المشتركة على مستوى القانون الدولي، يحرم الدول المتبينة لها من مغادرة المعاهدات أو الانسحاب منها.

تستوي عملية النقد الموجه لنظرية التحديد الإرادي مع نظيرتها الموجهة لنظرية الإرادة المشتركة إذ لا يمكن حرمان الدول المتبينة لإحدى هاتين النظريتين من مغادرة أي اتفاقية تنضم لها وتصادق عليها تطبيقا لقاعدة توازي الأشكال. فالدول حرة في نطاق المذهب الإرادي للانتساب أو الانسحاب من هذه المعاهدة أو تلك.

5- لا تعد ولا تعتبر الأقاليم الموجودة وراء البحار من مشمولات الدولة المستعمرة تطبيقا لقاعدة الوحدة الترابية للدول.

تعد و تعتبر الأقاليم الموجودة وراء البحار من مشمولات الدولة المستعمرة اعترافا من القانون الدولي التقليدي بحق بعض الدول في الاستعمار.

6- عند تصادم أحكام القانون الدولي العام مع قواعد القانون الداخلي، فإن الغلبة تكون لأحكام القانون الداخلي، لما لسيادة الدول في مواجهة بعضها من قداسة واحترام.

عند تعارض أحكام القانون الدولي العام مع قواعد القانون الداخلي، فإن الغلبة تكون لأحكام القانون الدولي العام، لسمو قواعده على أحكام القانون الوطني، بدليل ما تنص عليه المادة 150 من الدستور الجزائري الجاري به العمل.



7- تعد جرائم الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجريمة الحرب فضلا عن جريمة العدوان، من مشمولات القانون الجنائي الدولي الذي ينعقد فيه الاختصاص للقانون الجنائي الوطني رغم وجود عنصر الدولية فيه بناء على اتفاقيات دولية كتلك التي تخص التعاون القضائي بين الدول وكذا تسليم المجرمين.

تعد جرائم الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجريمة الحرب فضلا عن جريمة العدوان، من مشمولات القانون الدولي الجنائي طبقا لأحكام اتفاقية روما المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية، لا سيما منها المواد (5-6-7-8-8 مكرر).

8- إن العلاقة التي تربط الدولة بالأمة إنما هي علاقة قانونية يترتب عليها تحمل أفراد الأمة كل الأعباء وتلقي كل الواجبات.

إن العلاقة التي تربط الدولة بالأمة إنما هي علاقة عاطفية لا يترتب عليها بالضرورة تحمل أفراد الأمة كل الأعباء وتلقي كل الواجبات.

9- لمجرد إبرام المعاهدات عن طريق التوقيع عليها تعتبر هذه الأخيرة ملزمة للأطراف سواء المؤسسة أو المنضمة لها.

لا يعتبر مجرد إبرام المعاهدات والتوقيع عليها كافيا لإلزام الأطراف المؤسسة أو المنضمة لها، ما لم تقم هذه الأطراف بالتصديق عليها وفقا لأحكام قوانينها الداخلية من قبل السلطات المخولة دستوريا لهذا الغرض.

10- تعتبر المصادر الأصلية المعول عليها في القانون الدولي العام هي أحكام كبار المؤلفين وقرارات المحاكم، بينما تأتي ضمن قائمة المصادر الاحتياطية قواعد العرف ومبادئ الشعوب والأمم المتمدينة.

تعتبر المصادر الأصلية المعول عليها في القانون الدولي العام هي العرف والمعاهدات ومبادئ الشعوب والأمم المتمدينة. بينما لا تزيد أحكام المحاكم وأراء كبار المؤلفين عن وصفها بأنها مصادر احتياطية.

مع تمنيات أ.د. الاخضري نصر الدين بالتوفيق